

فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي - برلين"

المجلد 1 . العدد الأول . مارس 2018

Regestration No. VR3373 - 6325 B

الصراع على المياه: دراسة حالة التفاعل النزاعي في حوض النيل

Water Conflict: a case study of the Nile vally interaction conflict.

الباحثة: ليلى كرفاح

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر-

lily-star2011@live.fr

ملخص:

ترى العديد من الدراسات أن التنافس على الموارد المائية سيكون سببا في اندلاع الحروب المستقبلية، خاصة في ظل ظروف الندرة النسبية للمياه، بسبب التغيرات المناخية والزيادة السكانية. وتعد منطقة حوض النيل بيئة لهذا النوع من الصراعات، إذ بدأت تظهر بوادر النزاع بين كل من مصر، أثيوبيا والسودان حول رفض اتفاقيات تقاسم مياه النهر، التي تضمن لمصر حوالي 55.5 مليار متر مكعب وللسودان حوالي 18.5 مليار متر مكعب، أما أثيوبيا التي تساهم ب 85٪ فتحصل على ما قدره 1٪. إن التناقض بين مصالح وتوجهات هده الدول من شأنه أن يتجه نحو التصعيد كخيار وارد نحو حسم النزاع، خاصة أن جهود التعاون تبقى حبيسة التعارض السياسي والمساومات الدولية.

الكلمات المفتاحية: المياه، النزاع، الحروب المائية، حوض النيل، دول المصب، دول المنبع.

:ABSTRACT

Many studies consider that competition about water resources will be the cause of the outbreak of future wars، especially under conditions of relative scarcity of water، which is due to the climate changes and population growth. The Nile Basin is an area known for this type of conflict. The signs o f the conflict between Egypt، Ethiopia and Sudan began to appear by the rejection of Nil's water sharing agreements، which ensure to Egypt ap proximately 55.5 billion cubic meters، and to Sudan

18.5 billion cubic meters، in which concerns Ethiopia، its contribution has reached 85٪ but it receives only the rate of 1٪. The contradiction between the interests and orientations of these States had to lead to solve the conflict، particularly with the fact that the cooperation efforts remain prisoner of the political contradictions and the international plots.

This topic would be drive towards sublimations as an option to resolve the conflict; particularly the efforts of cooperation remain trapped in the political conflicts and international bargaining.

Key Word : water، conflict، water War، Nil bassin،

مقدّمة:تشكّل مصادر المياه التي تشترك فيها العديد من الدول، عاملا أساسيا في تحفيز عملية التعاون والتكامل من جانب الاستغلال المشترك لهذه الموارد المائية لتحقيق المصلحة الجماعية لهذه الوحدات السياسية، ومن جانب آخر قد تكون هذه المصادر المائية المشتركة عاملا محركا لنشوب الخلافات والنزاعات؛ خاصة أمام التحدّيات البيئية الجادة التي تؤثر على كمّ ونوع المياه، والتي تتزايد تعقيدا مع التطور الهائل في عدد السكان.

تتصاعد حدّة الصراع على المياه في هذا العصر بسبب الاستخدام المتزايد لها وسوء استغلالها من ناحية ولتحكم البلدان المسيطرة على مصادر المياه كالأنهار والروافد ومنع تدفقها إلى دول المصب بالقدر الذي تحتاجه أو الذي اعتادت الحصول عليه. يعتبر الوضع المائي في العالم حرج بسبب حدّة الخلافات حول تقسيم المياه مما أثار جدلا دوليا حيال هذه المسألة، باعتبار أنّ موضوع المياه ذو طبيعة جغرافية وسياسية واقتصادية وقانونية، مما جعل هذه المسألة تحتل حيّزا كبيرا في العلاقات الدولية بحيث يتمّ تحضير اجتماعات وندوات دولية تختص بقضية المياه على المستوى العالمي.

في هذا الصدد يعد نهر النيل من أهم الأنهار في العالم؛ من حيث عمره الجيولوجي أو بالنظر إلى طوله زيادة على امتداده عبر القومي، بحيث يخترق العديد من الوحدات السياسية الإفريقية لينتهي به المطاف في البحر الأبيض المتوسط. وفي رحلته هذه يعد المصدر الأساسي لمصر ثم السودان بدرجة اقل، مع العلم أن أثيوبيا أكبر مساهم في مياهه بنسبة تقدر ب ٪85. إن هذه المعادلة غير المتوازنة جعلت من نهر النيل مصدرا في توتير العلاقات بين دول الحوض - أي بين دول المصب ودول المنبع - خاصة

في ظل تضافر مجموعة من العوامل على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي في صياغة التفاعل النزاعي بين هذه الدول، زيادة على طبيعة الدولة الإفريقية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل إشكالية المياه في العلاقات الدولية من خلال التطرّق إلى منطلقات الصراع على هذا المورد الإنساني. كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب ومظاهر وأطراف إدارة الصراع في حوض النيل، وأهمية الموارد المائية في إثارة النزاعات وإمكانية التسبب في الحروب بين الدول.

أهمية البحث:

مع تضاعف الاحتياج المائي بحكم عوامل التنمية الصناعية والتكنولوجية، أصبحت المياه ذات أهمية بالغة الخطورة يمكن أن تتحول إلى عامل أساسي في إشعال الأزمات والحروب. وهذه الدراسة هي محاولة لفهم المسألة المائية التي لا يمكن الوصول إلى حلّها بالتركيز على المعطيات الاقتصادية والتقنية، بل الأمر يستوجب الإلمام بالفواعل السياسية والاجتماعية التي تتفاعل في صياغة الوضع المائي في المنطقة. كما أنّ الدراسة تنطلق من حقيقة أنّ قضيّة المياه في حوض النيل، ليست قضيّة كمية أو ندرة فقط، وإنّما هي بالدرجة الأولى مشكل توزيع ومشكل تعاون خاصة في ظل وجود إسرائيل في المنطقة التي تعمل على استغلال المياه دون مراعاة حقوق الآخرين.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا من الدراسات العلمية المتخصصة التي تشير إلى أنّ الحروب المستقبلية ستكون حروب على المياه، أمام الضغوط البيئية وانحسار المد المائي؛ وهذا الضغط الناتج من قلّة الماء يزيد من حدّة التنافس عليه، وهذه التحدّيات المتعلقة بالمياه في القرن الحادي والعشرون يمكن أن تكون سببا في إشعال فتيل الحروب والنّزاعات المسلحة، وأمام كون المياه عنصرا سياسيا في تحديد المسار الأمني للدول بأبعاده المختلفة، وعليه فإنّه واستنادا إلى هذه الدراسات التي تشير إلى أنّ أخطر صراع يمكن أن يشهده العالم في القرن الحالي هو الصراع على المياه، و بالفعل بدأت تظهر بوادر هذا النوع من النزاعات في منطقة حوض النيل بين كل من مصر، أثيوبيا والسودان، حيث تعتمد دولتا المصب على مياه النيل بصورة كلية، في حين أن أثيوبيا بلد المنبع و أكبر مساهم في جريان النهر تتوفر على موارد

مائية كثيرة داخل حدودها، وعليه لابد من طرح السؤال التالي:

هل تؤدي ندرة المياه والمنافسة على موارد المياه في منطقة حوض النيل إلى نشوب حروب وصراعات أم إلى تحقيق السلم والتعاون؟

فرضية الدراسة:

- عدم تكافؤ توزيع المياه زيادة إلى اختلال النّظام البيئي يعدّ السبب الرئيسي في تفعيل النزاع.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها، أشكالها، علاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك، كما أنّ المنهج الوصفي يشمل في كثير من الأحيان على عمليات التنبؤ لمستقبل الظواهر التي يدرسها الباحث، لذلك فإنّ المنهج يساعد الدراسة على رصد ومتابعة دقيقة للظاهرة من أجل التعرّف على مضمونها وطبيعتها وكذلك يساعد الدراسة على الوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع وتطويره.

ووظفت الدراسة الاقتراب الجيوبوليتيكي الذي جاء به ماكيندر، سبيكمان وألفرد ماهان، لأن موضوع الدراسة يهتم بتفسير العلاقة بتأثير المعطيات الجغرافية المشتركة في السلوك السياسي للدول وخياراتها نحو السلم أو الحرب، كما أن التحليل الجيوبوليتيكي يدرس عامل الموارد الطبيعية. بالإضافة لوظيفة الأنهار داخل الدول وأهميتها في نمو وتوسع الدول، ومن جهة أخرى إلى وظيفتها في دعم السلام أو في تحفيز الحرب.

تم تقسيم الدراسة إلى:

1/ منطلقات الصراع على المياه.

- المنطلقات الجيوبولتيكية
- المنطلقات الاجتماعية والثقافية
- المنطلقات السياسية

2/ البعد الجيوسياسي للنزاع في حوض النيل

- – المكانة الجيواستراتيجية لنهر النيل
- – أثر المياه على العلاقات بين دول حوض النيل.
- – ديناميكية النزاع في حوض النيل.

1/ منطلقات الصراع على المياه:

لقد ازدادت أهمية المياه وخصوصا منذ بداية منتصف القرن العشرين، فالصراع الذي حدث على المياه في الماضي كان بين قبيلة وأخرى، جماعة أو أخرى، لكن طبيعة هذا الصراع قد ارتقت من المستوى الشخصي القبلي إلى المستوى الدولي، بحيث باتت مصادر المياه نقطة تجاذب بين مختلف الدول وخلقت وضعا أطلقت عليه تسمية «حرب المياه».[1] لذلك أصبحت المياه سلعة استراتيجية رئيسية تؤثّر على اقتصاد الشعوب بل على وجودها، ولذلك احتلت المياه طبقا لأهميتها الأولوية في سلم مصالح الدول، الذي تزامن ذلك مع تطور مناحي الحياة.

نجد أنّ هناك مجموعة من المحللين يرون أنّ المياه ما هي إلاّ عامل نزاع ونجد في هذا الصدد معهد دراسات التنمية، البيئة والأمن* والذي يترأسه «بيتر غليك»*، بحيث يستحضر مجموع النّزاعات التي حصلت منذ 3000 سنة أي الفترة التي تمتد إلى ما قبل الميلاد، وهذه القائمة مستحدثة إلى تاريخ جويلية 2010م أين وقعت مظاهرات عنيفة في الهند بسبب قطع المياه، وبهذا نجد أنّ المعهد قام بتصنيف من ست فئات يمكن إدراج هذه النزاعات وفقا لطبيعتها تتمثل أساسا:[2]

1/ إرادة مراقبة الموارد المائية.

2/ إرادة جعل المياه سلاح عسكري.

3/ المياه كسلاح سياسي بمعنى استعماله لتحقيق أغراض سياسية.

---

١ Collins Robert.D، **the water of the Nile- Hydropolitics and the jonglei-canal 1900-1991**، clarendo press .Oxford، 1990.

٢ M.Lionnel، **la géopolitique de l'eau**، rapport d'information des affaires -étrangères، les travaux d'une mission d'information constitué le 5/ octobre 2010،p 66.

* pour plus d'information consulter le site suivant: http **://world water.org/conflict.html.**

* Peter Gleick

4/ الإرهاب.

5/ المياه كهدف عسكري.

6/ المياه كهدف للتنمية أي من خلال طريقة استغلال المياه في نسق التنمية السوسيواقتصادية.

ونجد أنّ «أنابيل اودريت»[1] يقترح تصنيف للنزاعات بحيث يرى أنّ هناك نزاعات:

- ✓ تكون على التوزيع المطلق للموارد وذلك لاحتياجات الريّ المتزايدة؛
- ✓ نزاعات ترتبط بالتوزيع النسبي للموارد والتي تخصّ الاستعمالات الأخرى غير الاستهلاك الزراعي؛
- ✓ بالإضافة الى النّزاعات التي ترتبط بتلوث المياه؛
- ✓ والنّزاعات التي ترتبط بالموارد العابرة للحدود.

لذلك ماهي أهم منطلقات الصراع على المياه؟

تعتبر المياه مادة حيوية لكل كائن في كل مكان وزمان، لذلك تتزايد الحاجة إليها وازدياد الوعي بأهميتها، ولم تعد المنطلقات الجغرافية التي تتعلق بالمناطق الجافة والتغير المناخي الوحيدة التي تدفع بالصراع على المياه؛ بل إنّ المسألة تتعدى هذا الإطار نحو أبعاد أخرى كالأبعاد الاستراتيجية والجيواستراتيجية.

١- المنطلقات الجيوبولتيكية للصراع على المياه:

لقد جاء في القاموس الفرنسي la Rousse أنّ ما يقصد الجيوبوليتيك، هو دراسة العلاقات الموجودة بين الدول وسياستها والمعطيات التي تحدد هذه العلاقات. ويعني الجيوبوليتيك رسم السياسة القومية طبقا للحقائق الجغرافية.[2]

إنّ الدولة المعاصرة ملزمة بشكل أو بآخر بتنسيق واستعمال ثرواتها الطبيعية وقواها السياسية

1-Annabelle Houdret، la-goutte d'eau qui fait déborder… la pénurie d'eau : donnée naturelle ou question sociale ? Géo carrefour، numéro de vol 80 /4، 2005.

2 محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق: ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص38.

الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية ضمن مخطط منظّم هادف إلى تحقيق المصلحة القومية. وبهذا المعنى فإنّ الثروة المائية هي إحدى أهم الشرايين في جسم الدولة وبالتالي هي جزء جوهري من مصلحتها القومية.[1]

وباعتبار أنّ مصلحة الدولة متغيّرة وفقا لعوامل التاريخ والجغرافيا، فهي تتأثر بمجموع الأفكار السياسية السائدة والتي يعتنقها القادة السياسيين، ونجد أنّ هذه الفكرة تتجسد في نظرية المجال الموّحد التي تعود إلى العالم الجغرافي «جونز» ويمكن أن تعرّف هذه النظرية بنظرية الحلقات أو المراحل بمعنى أن تكون الدولة حسب هذه النظرية نتيجة سلسلة من مراحل مترابطة تبدأ بفكرة في ذهن أو أذهان بعض الساسة والمفكرين ثم تتطور الفكرة إلى قرار سياسي تتمخض عنه حركة أو تنظيم أو منظمة أو جماعة تقوم بالتأثير على توجهات مجموعات من السكان داخل منطقة معينة.[2]

باعتبار أنّ مصلحة الدولة هي غير ثابتة، و باعتبار أن العامل الجغرافي كان دوما حاضرا في صناعة الأحداث السياسية والتاريخية، أصبح الحديث عن العلاقة التي تربط السياسة والجغرافيا حاضرة في الفلسفات المعاصرة والتي لم تكتفي بتحديد العلاقة بينهما بل ذهبت أبعد من ذلك من خلال توظيف الجغرافيا في صناعة القرار السياسي؛ نجد في هذا الصدد «راتزل»، وإنّ الحديث عن هذا الأخير لا يعني بالضرورة الحديث عن نظرية في العلاقات الدولية بل عن «القوانين السبعة للدولة» التي تحكم حركة هذا الكيان السياسي، وترتبط هذه النظرية بما يعرف بالمجال الحيوي بحيث يرى راتزل أنّ حدود الدولة هي حدود غير ثابتة وإنّما هي حدود متحركة، وبذلك فهي تنمو على حساب ما حوله، حيث يتوسع مجالها الجغرافي، وبالتالي تزيد الدولة من حجم مواردها وذلك لضمان أمنها.

وانطلاقا من فكرة المجال الحيوي فإنّ الدولة تسعى إلى تحقيق مصلحتها القومية على حساب مصالح الدول الأخرى، لذلك فإنّ مصلحة الدولة قد تتخطى ما تملكه من الثروات والقدرات الذاتية بل تسعى إلى السيطرة على موارد الدول الأخرى ولو كان ذلك باستعمال القوة، من خلال ضمّ والسيطرة على الأراضي والموارد التي تعود للدول الأخرى.

ونظرية المجال الحيوي تعتبر أكثر النظريات التي وجدت تطبيقا واسعا؛ ولها ارتباط مباشر بموضوع المياه، ذلك أنّ القانون الخامس من قوانين «راتزل» السبعة المتعلقة بنمو الدولة خارج حدودها السياسية يشير إلى أنّ الأنهار والسواحل والأقاليم الغنيّة بالموارد الطبيعية على اختلاف

1 بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005.
2 محمد عبد المجيد عامر، الجغرافيا السياسية والدولية، دار المعارف الجماعية، الاسكندرية، 1993، ص 69.

أنواعها هي الأبعاد الجيوسياسية للمشاكل التي تعترض الدول ومنها على سبيل المثال مشكلة المياه في الشرق الأوسط.[1]

كما أنّ الدولة التي تتحكم في المنافذ البحرية تحظى بفرصة التحكم في التجارة العالمية، وهذا ما يفسر سعي الدول للوصول إلى السيطرة على البحار، لتحقيق القدرة البحرية والتي تتمثل في جميع السفن التجارية وتسهيلاتها البحرية كالموانئ البحرية ومنشأتها الأخرى.[2] وهذا ما أدى بتطور الملاحة البحرية، ولقد سعت العديد من الإمبراطوريات والدول إلى التوسع خارج نطاقها الإقليمي فنجد مثالا على ذلك استيلاء الولايات المتحدة الأمريكية على جزيرة بورتريكو عام 1898.

كانت المياه دوما ترتبط بالقوّة التي تترجم في أشكال عديدة كالثقافة والعادات، بحيث نجد أن «كارل ويتفوجيل Karl Wittfogel» الذي أوجد مصطلح المجتمعات المائية وهنا يعرض نظرية تطور المجتمعات التي تأسست على الخوف والذي يجبر الناس على قبول إرادة الأقوى من الناحية التقنية في استعمال الأنهار والتحكّم في المياه. كما يظهر لنا توجه كل من الولايات الأمريكية والاتحاد السوفياتي إلى تبني مشاريع مائية للتحكّم في مصادر المياه، وهذا ما جعل الولايات المتحدّة مخزنا عالميا للقمح.[3] ومن هنا يظهر لنا أنّ الدولة التي تتحكم في مصادر المياه يعطي لها قدرة التحكم، وهذه القدرة تتدعم بالخبرة التقنية والإمكانيات المادية قد تكون ذاتية أو خارجية. ويبدأ التوتر في حالة ما إذا حاولت أي دولة منافسة تقليص هذا التحكم الذي تتمتع به تلك الدولة للمصادر المائية من خلال إقامة المشاريع المائية ومن هنا يظهر بوضوح مصطلح الهيمنة المائية التي تظهر رغبة الدول في السيطرة على أكبر قدر ممكن من الموارد المائية والتحكم فيها. إذا المياه ثروة استراتيجية لها أهمية جيوبوليتكية يستطيع من يمتلكها أن يؤثر بالوسط المحيط وأن يوسع دائرة نفوذه وهذا أصبح إدراك ثابت لدى الدول.

2- المنطلقات الاجتماعية والثقافية:

المياه ليست مثل باقي الموارد الأخرى، لأنّ لها اتجاهات اجتماعية وثقافية، فالقيمة الرمزية للمياه أو النهر مثلا يلعب دورا محددا في سياسة تقاسم المياه. فبعض الأنهار هي أنهار مقدسة مثل نهر الكانج، وهناك انهار تتمازج مع تاريخ الدول مثل نهر النيل بالنسبة لمصر، فمحاولة المساس بها هو ضرب لأسس الوجود لأي دولة أو أي مجتمع ولو بطريقة غير مباشرة. بالنسبة لبعض الثقافات وبعض

1 - محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1973، ص390-396.
2 -محمد أزهر السماك، مرجع سابق الذكر، ص324.
3 - M.Lionnel، la géopolitique de l'eau، Op.cit. p67.

الديانات المياه هي مورد مشترك وبالتأكيد هي مورد مجاني، وبالتالي يجب الأخذ بمثل هذه الاعتبارات لأنّها تحمل خصائص نزاعية فيما يتعلق بموضوع المياه.[1] لذلك غالبا ما كانت المياه مصدرا للنزاعات الداخلية في كثير من البلدان، وأسباب ذلك ترجع مثلا إلى النقص والتوزيع، والتكلفة، والمؤثرات الاجتماعية المختلفة، والهجرات الداخلية نحو المناطق الأقل تضررا. الخ وحدوث احتجاجات بسبب توجه الحكومات إلى إنشاء أسواق وبنوك الماء وإلغاء التوفير المجاني،[2] والذي يشكل أولى التوجهات إلى اعتبار المياه سلعة لها قيمة نقدية والذي يعتبر في الأصل حق طبيعي لكل إنسان.

ومن جهة أخرى نجد أنّ بعض الدول تبني شعورها القومي على التحكم في المياه أو تملّك الأرض، ونجد في هذا الصدد مثال إسرائيل، بحيث أنّ إسرائيل تفسر توجهاتها المائية من خلال السعي لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في بيئة عدائية، ويبدو هذا واضحا من خلال العقيدة الإسرائيلية التي تبنى على الدافع الزراعي المائي بمعنى أنّ ذهنية الإنسان اليهودي هي ذهنية تقوم على هذا المنطلق.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ المياه تعتبر كعامل لتوحيد الإقليم وتحقيق المراقبة الاجتماعية، فالقدرة على تحقيق ضمان الشعوب الوصول إلى المياه الكافية يعتبر شرط لتحقيق التطور الاقتصادي،[3] فتركيا عندما اتجهت إلى استغلال مياه دجلة والفرات من خلال إنجاز مشاريع مائية لتوليد الطاقة الكهربائية وبناء السدود لتخزين المياه لتطوير الزراعة، وذلك من أجل تحقيق التنمية في منطقة جنوب شرق الأناضول وبذلك تحقيق إدماج الأكراد في الدولة التركية والتخلي عن مطالبهم بالانفصال، إلاّ أنّ هذه السياسة المائية التركية أثارت استفزاز العراق التي قامت بتهديد تركيا بضرب منشآتها المائية على رأسها سد أتاتورك. والنظر في حقيقة النّزاعات يوصلنا إلى أنّ هذه الأخيرة هي آلية للتغيير الاجتماعي أو للتعبير عن المشاكل البنيوية التي يعرفها المجتمع، وإذا حاولنا أن نربط فكرة تحويل النّزاعات يمكن أن نصل إلى أنّه يمكن القول أنّ النزاع على المياه يأخذ شكلا اجتماعيا في إطار ديناميكية أو حركية راغبة في التغيير؛ تعود للعديد من الأسباب كالتوزيع غير العادل، وبذلك يمكن اعتبار أنّ النّزاعات المائية ما هي إلاّ ظاهرة اجتماعية، تتحدّد بجزء أكبر في الطبيعة البنيوية للكيانات الاجتماعية.

3- المنطلقات السياسية:

إنّ التحكّم في مصادر المياه، يمنح للدول عامل قوة لممارسة الضغوطات السياسية، بحيث يتم

1 -Ibid.، p 72.

2 -زلميس.م دومينيجيز كورتينا، الماء مورد حيوي، ومصدر للنزاعات في مطلع الألفية الجديدة (الصراع على المياه: الإرث المشترك للإنسانية): ترجمة سعد الطويل، مركز البحوث العربية والإفريقية،2002، ص85.

3 - M.Lionnel، la géopolitique de l'eau، Op.cit.، p 72.

توظيف المياه لتحقيق أهداف سياسية كتوجيه دول المنبع تهديدات لدول المصب بقطع المياه كما فعلت تركيا حين قامت بتوظيف مسألة المياه ضد سوريا والعراق لحل مشكلة الأكراد.

وبالمقابل من ذلك قد تتحول المياه إلى عامل لتحقيق الانتقام، وذلك عندما تتوجه الدول إلى ضرب المنشآت المائية للدولة الأخرى كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها مع الفيتنام حيث استهدفت ضرب السدود وتدميرها في فترة ما بين 1966م 1973.[1] من أجل جلب الثورة وإجبارها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. كذلك تعرض المنشآت المائية العراقية خلال حربي الخليج الأولى والثانية للتدمير، حيث أنّ فكرة المياه عرضت كسلاح ضد العراق من قبل الباحث «بيتر شوايرز».

كما أنّ الصراع على المياه تعود مبرراته إلى أنّ حدود موارد المياه الطبيعية، السطحية والجوفية لا تتطابق مع الحدود السياسية مما يؤدي إلى تحفيز عنصري التنافس والنّزاع، بحيث أنّ استنزاف المياه على جانب الحدود من قبل دولة من الدول التي تشترك موردا مائيا يمكن أن يؤدي إلى إحداث تأثير خطير في إمدادات المياه للدول الأخرى التي تشترك نفس المورد.

إنّ ترسيم الحدود من طرف الاستعمار وإقامة كيانات سياسية بعد الحرب العالمية الأولى، جعلت من النهر الواحد يمرّ بأكثر من دولة واحدة مثل نهر الأردن، دجلة والفرات والنيل، بحيث أنّ مسالك هذه الأنهار واتجاهات مجاري روافدها أضيفت إلى المشكلات الأخرى التي تعاني منها العلاقات الدولية في المنطقة.[2] كما أنّ العلاقة الكائنة بين الموارد المائية والنّزاعات الإقليمية والدولية، والطريقة التي يمكن أن تفضي بها التوترات بسبب استخدام الماء والسيطرة عليه إلى انفجارات عنيفة، وذلك عندما تختلط فيها الخصومات التاريخية بين الأطراف، بمعنى أنّ التناقضات والتباينات التاريخية بين الدول التي تتقاسم جغرافيا بعض الموارد الرئيسية، حتى أنّه في كثير من الحالات يعني مكسب أحد هذه الدول إجحافا بالنسبة للدول الأخرى، ويشكل عنصرا من شأنه أن يؤدي إلى تفجُّرات.[3] وأبرز مثال على ذلك أنّ الصراع على المياه في الشرق الأوسط يندرج في تاريخ طويل من التفاعل والنّزاعات، وبالتالي يتبين بوضوح تداخل ملف المياه بالمسائل السياسية.

بالإضافة إلى كل هذا يجب التذكير بأنّ هناك مجموعة من المنطلقات الأساسية التي تلعب دورا مهما في تفعيل الصراع على المياه أهمها المنطلقات الأمنية، بحيث تستند إلى تبريرات تحقيق الأمن القومي

1 - M.Lionnel، Op.cit، p 73.

2 - عبد العزيز بوكفة، واقع المشهد المائي ومؤثراته الجيوسياسية والأمنية على الصراع العربي الإسرائيلي، المدرسة الوطنية العليا الحربية، الجزائر، 2011، ص3.

3 -أميكان نشماني، هياج عصبي بسبب الماء في الشرق الأوسط، دراسات أمنية وسياسية: رقم 32، 1997.

كما ترتبط هذه المنطلقات الأمنية بأخرى ذات طابع اقتصادي من خلال تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق التطور السوسيواقتصادي كما سيتم تناوله فيما بعد. لذلك أصبح التحدي الاستراتيجي للدول هو كيف تحصل هذه الدول على حقوقها وحصصها من المياه بحسب حاجتها، وأمام تحديات تنامي الزيادة السكانية والحاجة إلى توفير الغذاء ومتطلبات الزراعة والريّ والصناعة والعمران، فإنّ ذلك أدى ببعض الدول التي لديها الإمكانيات والقوة للسيطرة على مصادر المياه ثمّ استخدامها كسلاح سياسي.[1]

لذلك نجد أنّ هناك علاقة وثيقة للمياه بالاستراتيجية الأمنية للدول وبالتالي فإنّ التحكم في موارد المياه أصبح غنيمة استراتيجية وأداة مساومة وسلاحا سياسيا ذا تأثير قوي على توازن القوى، فعلى سبيل المثال نجد أن إسرائيل تربط بين مسألة المياه دوما والأمن القومي الإسرائيلي بحيث تعتبر أنّ المياه تمثل قضية وجود لا يمكن التلاعب بها بأي شكل من الأشكال، لذلك تقيم علاقاتها الإقليمية على مبدأ التوازن بين الاعتماد على المياه وبين الأمن كعلاقة حيوية، فالمياه من هذا المنظور من المسائل الاستراتيجية التي يشكّل فيها أي مكسب لأحد الأطراف خسارة الطرف الآخر، لا سيما حيث يتنافس على منابع المياه أكثر من طرف، وفي هذا الاتجاه تضع اسرائيل خط أحمر لمسألة المياه وتعتبر أي تهديد لأمنها المائي يؤدي الى استنفار الجيش.[2] ومن ناحية أخرى التي تتضمن البعد الجيو- استراتيجي، أصبح الحديث عن الاحتياطي المائي لضمان المستقبل بعدما كان الحديث عن الاحتياطي في النفط والغاز مثلا، باعتبارها طاقات ناضبة، الأمر الذي يختلف عند الحديث عن المياه باعتباره طاقة متجددة في الأصل؟ وبما أنّ الجيواستراتيجية هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو فهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية، كما تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية آخذة بعين الاعتبار العوامل الجغرافية العشرة: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافيا المناخ، الموارد والسكان.[3] وباعتبار المياه موردا هاما فقد دخل في إدراكات الدول الجيواستراتيجية.

2/ البعد الجيوسياسي للنزاع في حوض النيل.

-1 المكانة الجيواستراتيجية لنهر النيل.

وصف «ونستون تشرشل» نهر النيل في كتابه (حرب النهر) «the War River» الذي صدر عام

1 – عبد العزيز بوكفة، نفس المرجع، ص6.

2 – عصام كمال خليفة، أزمة المياه وقضية السلام في الشرق الأوسط، مجلة الحياة: بيروت، 1994، ص18.

3 – ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية: ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 2008، ص242-243.

1902 بأنّه عبارة عن» شجرة نخيل طويلة تمتد جذورها في منطقة بحيرة فيكتوريا وألبرت وكيوجا حيث يستمد النهر روافده ومياهه، أما ساق وجذع النخلة فتمتد عبر السودان، وأما فروع النخلة التي تحمل ثمارها فتوجد في دلتا النهر في مصر.»[1]

وهذا يظهر أهمية نهر النيل، بحيث يعتبر أطول نهر في العالم بعد نهر الأمازون، حيث يبلغ طوله ما يقارب 6671 كم وتبلغ مساحة حوضه نحو 280000 كلم مربع.[2]

يصنف نهر النيل ضمن الأنهار الدولية بحيث ينبع من أواسط إفريقيا، ويصب في البحر الأبيض المتوسط، تشترك في مياهه تسع دول افريقية هي: أثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، ورواندا، وبورندي وزائير والسودان، وجنوب السودان حاليا باعتبارها وحدة سياسية مستقلة، ومصر.

ولمياه النيل أهمية خاصة واستراتيجية بالنسبة لهذه الدول؛ إلاّ أنّه يشكّل شريان الحياة بالنسبة لمصر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، فهو يعتبر المورد المائي الوحيد لتوفير المياه لمصر فهو يوفر ما يقارب نسبة ٪95. إنّ نهر النيل يمثل الحياة بالنسبة لمصر وقد عبّر عن ذلك هيرودوت بقوله «مصر هبة النيل» لدرجة أنّ أي محاولة للبحث عن الأمن المائي المصري يعني عمليا البحث في أمن النيل الذي يعتبر ركيزة أساسية للأمن القومي للدولة المصرية.

تشترك في مياه النيل العديد من المنابع أو المصادر التي تشكل ثلاثة أحواض رئيسية، تتمثل فيما يلي:

1/ حوض الهضبة الاستوائية:

تقع هذه الهضبة في الجزء الجنوبي من الحوض؛ تقع داخل حدود كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، والكونغو الديمقراطية ورواندا، وتتكون من مجموعة من البحيرات والأنهار والروافد هي بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت وبحيرة ادوارد وبحيرة تنزانيا وبحيرة كيفوا يمثل حوض الهضبة الاستوائية أكثر المصادر انتظاما في إمداد النيل بالمياه على مدار العام، خاصة في فصل الجفاف ويبلغ المتوسط السنوي للمياه الواردة منه عند سد أسوان نحو 13 مليار متر مكعب سنويا[3].

2/ حوض بحر الغزال.

1 –عادل محمد العضايلة، "الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الحرب والسلام": ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع: الأردن،2005، ص31.

2 Abou AKcim Dellal ; «les conflits de l'eau au moyen orient»، la revue des- .sciences commerciales ;institut national du commerce ;N07، juillet2007، p 225

3 – رمزي سلامة، مرجع سابق الذكر، ص 37.

يقع في الجزء الغربي من السودان، يبلغ إيراده 15 مليار متر مكعب، تفقد بأكملها في منطقة المستنقعات ولا تمدّ حوض النيل سوى ب 0.5 م^3 ويتكون من البحار الصغيرة هي: بحر الزراف، بحر العرب، بحر لول، بحر سويد، بحر تونج، بحر بونجو[1].

3/ حوض الهضبة الأثيوبية:

تمثّل أهم منابع النيل إذ تمدّ النيل عند أسوان بنحو 75٪ من متوسط الإيراد السنوي للمياه، لذلك فإنّ إثيوبيا تشكّل أهمية كبيرة للأمن المائي المصري، وهذه الهضبة تتكون بدورها من ثلاثة أحواض صغرى رئيسية هي حوض نهر السوباط، حوض النيل الأزرق، حوض نهر عطبره.[2]

2- أثر المياه على العلاقات بين دول حوض النيل.

في وقت أصبح ينظر إلى المياه كأحد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تهدّد علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي فيما بين الدول المشاطئة لأحواض الأنهار الدولية؛ وذلك في ضوء الدور المتزايد لمتغيّر المياه في السياسة الدولية المعاصرة لا بد أن نقف على طبيعة العلاقات الدولية في إطار حوض النيل.

تنظّم العلاقة بين دول الحوض مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية أو الدولية يرجع أغلبها إلى وقت السيطرة البريطانية على مصر وسائر دول حوض النيل. كما أنّ أغلب المعاهدات وقعت بين بريطانيا وبين الدول المستعمرة الأخرى بغية تعيين حدودها؛ وتعتبر الاتفاقية الموقعة في 1959 بين مصر والسودان والتي حلّت محلّ اتفاقية 1929 (ولقد وقعّت بين مصر وبريطانيا نائبة عن السودان وتنزانيا وأوغندا وكينيا، تقضي بأنّه بغير الاتفاق مع الحكومة المصرية لا يمكن القيام بأيّ أعمال ريّ أو توليد الطاقة الهيدروكهربائية سواء على النيل وروافده أو على البحيرات، من شأنها إنقاص كميّة المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تواريخ وصولها أو تخفيض منسوبها)؛[3] مرجعية تاريخية ولقد نظمت استفادة الدولتين من مياه النيل. وهذه الاتفاقية جسّدت ما يعرف في القانون الدولي بالحق المكتسب، حيث أخذت هذه الاتفاقية مسمى «الاستفادة الكاملة من مياه النيل» بعدما كانت تحت اسم «الاستخدام الجزئي للنهر الطبيعي».

1 - نفس المرجع، ص37.
٢ - نفس المرجع، ص 38.
3 - سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سابق الذكر، ص83.

هذه الاتفاقية تضمنت العديد من النقاط تمثلت أهمها:[1]

– تقسيم المياه بواقع 5،55 مليارم^3 لمصر، و 5،18 مليار م^3 للسودان سنويا.

– موافقة السودان على قيام مصر ببناء السد العالي في أسوان.

– موافقة مصر على إقامة سدين سودانيين في الرصيرص على النيل الأزرق، وفي خشم القربة على نهر عطبره.

– الاشتراك في تحسين مجرى النيل الأعلى عن طريق شق قناة جونغلي.[2]

وطبقا لما ورد في هذه الاتفاقية تؤكّد مصر في سياستها الخارجية على حقوقها المكتسبة في مياه النيل، وتؤكد على ضرورة التشاور بين دول حوض النيل قبل إقامة أي مشاريع من شأنها تهديد الأمن المائي لها.

وتعتمد مصر آليتان للتحرك الديبلوماسي للحفاظ على حقوقها التاريخية في مياه نهر النيل، حيث تتمثل الأداة الأولى في «الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل» التي نجحت في إقرار مشروع مشترك مع تنزانيا، وأوغندا وكينيا في 1967 يدعى مشروع «الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية» ويحظى هذا المشروع بدعم كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية(UNDP) ومنظمة الأرصاد العالمية[3].

أما الأداة الثانية فهي منظمة «الأندوجو»* عام 1983 أنشأت باقتراح من مصر والسودان والتي أكدت أنّ الأنهار الإفريقية تعدّ بمنزلة جزء من البنية الأساسية الضرورية للتعاون الإقليمي. بالإضافة إلى دعم القضايا الإقليمية ودعم التعاون بين دول المجموعة في مجال التنمية.[4]

اتصفت العلاقات الخارجية لمصر مع دول حوض النيل بالمرونة والضعف حينا واللّين والحياد حينا آخر، بحيث تميزت سياستها على أنّها سياسة دفاعية وليست سياسة توسعية لتأمين العمق

1 – عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة: ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2008، ص 154.

2 – حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط: الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1996)، ص127.

3 –سامر مخيمر وخالد حجازي، مرج سابق الذكر، ص85.

* الأندوجو كلمة سواحلية تعني الإخاء.

4 –ممدوح الولي، اقتصاديات دول حوض النيل: ط1، القاهرة، 2010، ص242.

الاستراتيجي الجنوبي لمياه النيل.[1] ولقد أصبحت مسألة مياه النيل إحدى الثوابت المحورية لاتخاذ مصر قرار سياستها مع دول حوض النيل عبر فترات تاريخية ممتدة، وسوف تبقى دائما مياه النيل الهدف الاستراتيجي القومي لبناء خطط مصر المستقبلية، باعتباره المورد المائي الوحيد والأساسي الذي تعتمد عليه مصر.

لذلك كانت مياه النيل متغيّرا هاما يؤثر على العلاقات بين الدول المشاطئة خاصة فيما يتعلق بإمكانية تحقيق التعايش السلمي في هذه الوحدة المائية المشتركة.

وبما أنّ دول حوض النيل كلها دول نامية وتعاني من ارتفاع ديموغرافي كان لابد من إتباع نهج تعاوني لتحقيق التنمية. وفي هذا الصدد يطرح الباحث «أنس مصطفى كامل» اجتهادا يستند الى المقترب الوظيفي الحديث يهدف الى خلق نظام إقليمي متعدد الوظائف للتنمية الشاملة[2].

وفي هذا الصدد نجد مبادرة حوض النيل(NBI) التي تمّ انطلاقها بتاريخ 1999/ 2/ 22 تهدف الى تنمية العلاقات بين الدول العشرة المشاطئة للنيل وهي: جمهورية الكونغو، بوروندي، السودان، أوغندا، كينيا، رواندا، أثيوبيا، مصر، تنزانيا، واريتيريا بصفتها عضوا مراقبا، وتعدّ المبادرة بمثابة رؤية مشتركة لدول إقليم حوض النيل، تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة، من خلال التوزيع المنصف والمشاركة العادلة في المنفعة من الموارد المائية لحوض نهر النيل، كما أنّ المبادرة تعدّ آلية للتحوّل تهدف الى تنمية أسلوب المشاركة في المنافع المشتركة، متخطية بذلك الحدود السياسية لدول الإقليم لدعم السلام والأمن على مستوى الإقليم.[3]

وتعبر هذه المبادرة عن إرادة في تحقيق سبل للانتفاع المشترك بموارد حوض النيل؛ ورغم هذه الجهود الساعية الى تحقيق التعاون والتكامل إلاّ أنّ دول حوض النيل تفتقد الى هيكل تنظيمي.

بالإضافة إلى إنشاء منظمات إقليمية تختص بحوض النيل من بينها منظمة «تكنونايل»[4]، والتي سبقت مبادرة حوض النيل بسنتين أي في 1997م، ولقد كلفت هذه المنظمة بمتابعة تنفيذ المشروعات الفنية النيلية.

1 –احمد يوسف التني، العلاقات السودانية المصرية، ص 35.

2 Mohamed Aly Ayuh et Uerich Kulfer; "water management in the Maghreb – finance et development، June 1994، pp28، 29.

3 –مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2007/ 2008، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2008، ص393.

4 – منذر خدام، مرجع سابق الذكر، ص 124.

كما أنّ المياه أصبحت سلاحا سياسيا تستخدمه أثيوبيا ضد السودان ومصر كنوع من الضغط الإيديولوجي والسياسي لإجبار السودان عن التخلي عن مساندة أريتيريا وكردّ فعل للتعامل المصري مع الأقباط تضامنا معهم من طرف الكنيسة القبطية في أثيوبيا، كما يرى العديد من المحلّلين.

والمحلّل للأحداث في منطقة حوض النيل يستخلص أنّ استخدام مياه النيل كسلاح سياسي أصبح إحدى أدوات الصراع الإقليمي في هذه المنطقة بفعل من القوى الاستعمارية بالإضافة الى تغلغل إسرائيل لتنفيذ استراتيجيتها المائية؛ مما أدّى الى تحوّل منطقة حوض النيل الى منطقة توتر. ولقد شهدت المنطقة خلافات حول المياه وكان أبرزها رفض العديد من الدول وعلى رأسها تنزانيا للاتفاقيات الدولية على أساس أنّها من عهد الاحتلال، والمشروعات الأثيوبية على النيل الأزرق والنزاع المسلح في جنوب السودان، ويقابل ذلك تحدّ أكبر للمنتفعين الرئيسين من ماء النيل مصر والسودان، هو الاستمرار في تلبية احتياجاتها المائية والتوفيق بين هذه الاحتياجات المحتملة فيما بعد لدول أعالي النيل[1].

والمؤكّد أنّ المشاريع الأثيوبية ستلحق ضررا كبيرا بالحياة البشرية والاقتصادية بمصر، وقد أعلن وزير الحربية المصري الأسبق أبو غزالة «إنّ أي مساس بجريان النيل معناه الحرب» وقال كذلك في هذا الصدد «بسيوني» السفير المصري السابق معلّقا على المشاريع الأثيوبية:» إنّ أثيوبيا تقع في حزام الأمن الاستراتيجي لمصر، إنّ قيام أية دولة من دول حوض النيل بعمل من شأنه تهديد حصة مصر من المياه، هذا سيفرض على العسكرية المصرية أن توسع تعريفها للأمن القومي المصري، بحيث يشمل دولا أخرى يمكنها من خلال التأثير على مياه النيل، التأثير على المصالح الحيوية لمصر»[2].

ومنه يتضح أنّ العلاقات بين دول حوض النيل هي علاقات غير ثابتة على متغير واحد فأحيانا كانت تتجه إلى التعاون وأحيانا تعرف اضطرابات خطيرة حسب ما يمليه النسق الإقليمي والدولي وكذلك حسب ما تمليه الدوافع السياسية وفقا لطبيعة الأنظمة السياسية والنخب السياسية الحاكمة في المنطقة.

3- ديناميكية النّزاع في حوض النيل.

المتتبّع للمسار الذي عرفته دول حوض النيل والأساس القانوني الذي انتهجته لضمان أمن النيل وتنمية موارده، لا يغيب عليه أيضا أنّ حوض النيل يعتبر بؤرة توتر تشهد العديد من المحاولات

1 – رشدي سعيد، أزمة مياه النيل إلى أين: ط1، مركز البحوث العربية، 1988، ص.25.

2 –محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى: ط1، عمان، 2005، ص93.

لتهديد استقراره. بالإضافة إلى أنّ طبيعة العلاقات السياسية غير المستقرة والمتوترة غالب الأحيان حالت دون تثبيت نظام تعاوني تنموي في هذه المنطقة، وإنّما كل هذا جعل من مياه النيل مورد يؤجّج صراعات بين الدول النيلية عوض السعي لتحقيق إدارة متكاملة لتنمية الموارد المائية وتطويرها للاستجابة للطلب المتزايد عليها.

لذلك لابد من عرض أهم المحطات التي تقرّب السلوك الصراعي في منطقة حوض النيل، ومن المهم إذا رصد الأسباب التي تؤدي إلى توتير العلاقات بين دول حوض النيل الثلاث مصر، والسودان وأثيوبيا باعتبار أنّ البلدين الأولين ينتميان إلى المنطقة العربية وتدخلان في دائرة الأمن المائي العربي وأنّ أثيوبيا تمثل تهديدا له باعتبارها من أكثر دول الحوض الراغبة في تغيير الواقع القائم دون أن ننسى دور دولة جنوب السودان باعتبارها وحدة سياسية وليدة في المنطقة سيكون لها تأثير على الأمن المائي في حوض النيل بالنسبة كذلك لمصر و السودان (الخرطوم) وذلك من خلال مطالبتها بحصتها في نهر النيل. دون أن ننسى التركيز على دور الأطراف الخارجية في تفعيل الصراع على المياه في المنطقة النيلية.

الصراع على المياه في حوض النيل له امتدادات تاريخية لا يمكن حصرها في هذا الموضع، لذلك ترى العديد من الدراسات أنّ المياه في منطقة حوض النيل ستصبح مفتاح السلام أو الحرب خصوصا مع عدم وجود مقاربة قانونية ملزمة بتنظيم استغلال مياه الأنهار، حيث اقتصر الأمر على المعاهدات المبرمة بين الدول المعنية والتي أصبحت فيما بعد -أي الاتفاقيات مصدرا للنزاع كما حدث مع دول حوض النيل، بحيث أنّ هناك من يتمسك بها ومن يرغب في تغييرها.

والمعروف أنّ الصراع على المياه في حوض النيل يرتبط بالخلافات القائمة حول كيفية تقاسم المياه بالإضافة الى تأثيرات تغيّر المناخ العالمي.[1] ومنه يأخذ هذا النزاع منطلقه الأساسي حول مدى شرعية الاتفاقيات المبرمة التي تهدف إلى تنظيم استغلال مياه النيل بحيث يدخل النزاع على مياه حوض النيل في دائرة سياق الجدل السياسي والقانوني بين الدول المصب والمنبع.

إلاّ أنّ الفترة بين 1999-1990 تميّزت بكون العلاقات بين دول الحوض بالهدوء النسبي بحيث كانت أثيوبيا مشلولة بفعل الصراع المستمر مع القوى الانفصالية في اريتريا، والغارات التي تشنّها الصومال، وفيما بعد بفعل الحرب مع اريتريا المستقلة. وكان السودان ممزقا بفعل الانقسام الداخلي والصراع الانفصالي في الجنوب؛ وكانت دول الهضبة الاستوائية محطمة بفعل النزاع الاثني والسياسي.[2]

١ - مايكل كلير، مرجع سابق الذكر، ص 178.

2 -نفس المرجع، ص174.

والاستثناء كان سنة 1994 عندما أرسلت مصر قواتها إلى منطقة حلايب، وهي منطقة حدودية متنازع عليها تقع على البحر الأحمر، لو أنّ الخرطوم كانت بصدد أن تلغي اتفاقية 1959م وتتجاوز سحوباتها السنوية البالغة 18.5 بليون متر مكعب التي يسمح بها هذا الاتفاق.[1]

ترجع بدايات التوتر بين مصر وأثيوبيا على النيل الى الخمسينيات، واتضحت عندما قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالضغط على الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر وذلك عندما قامت بتشجيع أثيوبيا وذلك من خلال إعداد دراسات حول إمكانية تنفيذ أربعين مشروع حول روافد النيل إلاّ أنّ المشاريع تلك معلقة.

إلاّ أنّ سنة 2004 عرفت نوعا من التصعيد , عندما رفعت كل من كينيا، أوغندا، أثيوبيا، وتنزانيا دعوتها بالتعديل في الاتفاقيات وعدم الاعتراف بالاتفاقيات السابقة. كما أظهرت المفاوضات الخاصة بمبادرة حوض النيل على مدى السنوات العشر الماضية وجود ثنائية حادة بين دول النهر، ودول المصب. وتعتبر دول المصب أنّ مياه النيل هي المورد الأساسي للحياة، وترفض تغيير الاتفاقيات فمياه النيل تمثل لها قضية تمسّ أمنها القومي بالأساس. لذا تحاول الحفاظ على حقوقها التاريخية المكتسبة، وفي المقابل تعتبر دول المنبع أنّ هذه المياه تنبع من أراضيها وملك لها، ويجب أن تستفيد منها بشكل أكبر.[2]

وفي منتصف شهر أفريل 2010 فشلت دول حوض النيل في اجتماعها بالقاهرة في التوصل لاتفاق على حصص كل منها في مياه النهر، فكان الخلاف بين دول المنبع الثمانية من جهة ودولتي المصب مصر والسودان حيث تمسكت دولتي المصب بحقوقهما التاريخية الموثقة في اتفاقيتي 1929و1959م. ولقد جرى توقيع اتفاقية جديدة من أجل تقاسم أكثر عدالة لمياه النيل في مدينة عنتيبي بأوغندا. ولم تشارك مصر والسودان وأعلنا معارضتهما لمشروع هذا الاتفاق الإطاري الجديد. بحيث أنّ هذا النص الجديد يلغي اتفاقيتي 1929و 1959م ويسمح لدول الحوض باستخدام المياه التي تراها ضرورية مع الحرص على عدم الإضرار بالدول الأخرى.[3]

والنزاع في حوض النيل لم يقتصر على النقاش حول شرعية المعاهدات التاريخية المبرمة لتقسيم مياه النيل وإنّما وقفت وراءه مجموعة من المؤثرات والأطراف التي كانت حريصة على تفعيل هذا النزاع

1 – نفس المرجع، ص178.

2 – عاصم فتح الرحمن، لأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل/ /http , sudanaise /com. في19/ 05/ 2008.

3 – محمد مصطفى، أزمة مياه النيل بين مطرقة المستعمرين وسندان حكام حوض النيل، مجلة الوعي: عدد 274 لبنان، 2010، ص23.

وفق ما تقتضيه لعبة المصالح وبالتالي:

ما هو دور الأطراف الخارجية في تفعيل النزاع في منطقة حوض النيل وماهي انعكاسات المستجدات الإقليمية الراهنة مع انفصال جنوب السودان على مستقبل المياه في حوض النيل؟

لطالما كانت المياه تشكّل حيّزا كبيرا في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي وهذا ما ترجمه شعارها التقليدي» أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل» وهذا يفسر أنّ حدود إسرائيل هي حدود أمنها المائي، ولقد خصص شمعون بيرز جزءا كبيرا من كتابه الصادر عام 1993م بعنوان «الشرق الأوسط الجديد» لموضوع المياه، حيث قال» أنّ المياه كانت ولا تزال عاملا رئيسيا في السياسة المعاصرة، كما أنّ العلاقات بين دول المنطقة كانت وستظل تتشكّل عموما بفعل السياسة المائية» من كل ما سبق يتضح أنّ المياه تحتل مرتبة متقدّمة في أولويات العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية وتمثل قيمة عليا في سلم القيم الإسرائيلية[1]

إنّ أهمية المياه بالنسبة لإسرائيل ظهر فيما يسمى باستراتيجية عسكرة المياه» Water militarisation stratégie» بحيث أنّ إسرائيل سيطرت على معظم مصادر المياه بالقوة مثلما حدث في عدوانها على لبنان في 2006م حيث استهدفت جنوب لبنان لاستنزاف المياه بسبب أزمة المياه التي كان يعاني منها القطاع الصناعي في تل أبيب.

لذلك لا بد من الإشارة إلى الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل والتي تعتبر ذات أبعاد تاريخية، ظهرت بوضوح في القرن العشرين مع مطالب «ثيودر هرتزل» التي قدّمها لبريطانيا والمتمثلة في توطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية وبعض مياه النيل، ولقد رفضت بريطانيا ذلك نظرا لطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي تتعلق بالظروف الدولية.[2]

يقول الدكتور أحمد فوزي خبير المياه بالأمم المتحدّة أنّ إسرائيل حاضرة بقوة في دول حوض النيل ولها دورها المؤثر في هذه الدول، مضيفا أنّ إسرائيل تستخدم هذا الدور كورقة ضغط لتحقيق مطالبها خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وأكدّ أن الدور الإسرائيلي في دول الحوض يؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل.[3]

وتحاول إسرائيل التحكم في ملف مياه النيل بإعادة الفلاشا* إلى أثيوبيا كسادة لبحيرة تانا للعمل

---

1 – محمود سليمان، "مصر والسودان وتهديد الأمن المائي التواجد الإسرائيلي في حوض النيل والقرن الإقليمي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، ع75، المجلد، 18 يناير، 2005، ص24–30.

2 – رفعت سيد أحمد، "الصراع المائي: الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب وإسرائيل الواقع والمستقبل، ط1، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1993، ص15.

3 –زبيدة عطا، إسرائيل في النيل: ط1، القاهرة، 2010، ص12

على صعيد استراتيجي لخدمة أهداف تتعلق بتعميق الشكوك والقطيعة بين دول البحر الأحمر ودول حوض النيل.[1] ولقد اعتبرت إسرائيل نفسها جزءا من مخطط يتعلق بحوض النيل , ولقد أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات عن سعي إسرائيل الدائم لتكريس انفصال جنوب السودان عن شماله , وزرع وتد إسرائيلي لاستغلاله كورقة ضغط على مصر , واللّجوء الى استراتيجية شدّ الأطراف , وهي قائمة على إثارة الفرقة والعنصرية بين الأقليّات مما يؤدي إلى المطالبة بالانفصال؛ بحيث أنّ إسرائيل كانت ترى أنّ السودان يمثل امتداد طبيعي داخل الاستراتيجية الإسرائيلية الأمنية في منطقة القرن الإفريقي، فالسودان يمثل العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر.[2] ولقد عملت إسرائيل على ضرب وحدة السودان التي انتهت بانفصال جنوب السودان في 9 جويلية 2011 والذي أصبح أمرا واقعا يحظى بالاعتراف الدولي كدولة حادية عشرة في حوض النيل؛ والذي تسعى من ورائه إسرائيل ليس في ضرب وحدّة السودان فقط وإنّما في عرقلة مشاريع المياه في المنطقة , والسيطرة على مياه النيل لتهديد الأمن القومي لمصر والسودان. وباعتبار أنّ جوبا هي دولة وليدة فهناك من يؤكد أنّها ستمثل سندا سياسيا لدول حوض النيل ضد إرادة القاهرة والخرطوم. وبالتالي تعتبر مسألة تقاسم مياه النيل إحدى أهم المشاكل التي سيطرحها انقسام السودان وإعادة صياغة منطق التحالفات والترتيبات التي ستؤثر على التوازنات في المنطقة ومن المؤكد أنّ المستفيد من إعادة صياغة التوازنات سوف يكون لصالح الدول التي لعبت دور في تكريس انفصال السودان عن جنوبه والمتمثلة أساسا في إسرائيل والولايات المتحدّة الأمريكية أثيوبيا وأوغندا.

ويتمثل التهديد الذي تمثله دولة جنوب السودان-جوبا- في تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان -الخرطوم- في كون أنّ جوبا قد تطالب بحصتها في مياه النيل فيما يسمى بحوض بحر الجبل (الناظم الأول لنهر النيل)، وهذا ما سيحقق لأثيوبيا السيطرة الكاملة على النيل الأزرق الذي يمثل الشريان الرئيسي. بمعنى أن قيام دولة جنوب السودان كدولة جديدة في منظومة دول حوض النيل يهدّد تأمين مصالح السودان ومصر في مياه النيل عبر الاستقطاب المتوقع لدولة الجنوب من قبل دول المنبع في إطار صراعها مع دولتي المصب -السودان ومصر- الهادف لإيجاد معادلة جديدة تحكم قسمة المياه بين دول الحوض.

لم يخطئ المحلّلون الاستراتيجيون عندما أكدّوا أنّ تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان

1 نفس المرجع، ص13. -
* الفلاشا أو الفلاشا مورا تعتبرهم إسرائيل يهود وهناك من يرفض هذه الفكرة ويقول أنّه لا شك في إفريقيتهم.
2 - نفس المرجع، ص 19-21.

هو تهديد جاد باعتبار أنّ البنية الإقليمية والدولية تسعى لتكريس هذا التهديد؛ فالولايات المتحدّة الأمريكية تسعى لإعادة صياغة سياسات دول الجوار حيال الدول العربية بحيث تدخل الدول المتاخمة للسودان أو الواقعة عند حوض النيل هذه الدائرة الاستراتيجية في الحسابات الأمريكية؛ وهذه العملية استعرضت سياسات دول مثل اريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا لتحولات نحو تأزيم علاقاتها مع مصر والسودان.[1]

وتشير الأدبيات الاستراتيجية الأمريكية عن نقطة الضعف الجيوبولتيكية لكل من مصر والسودان والتي تتمثل في المياه، ويقول الدكتور «فريد ستنجر» أستاذ البيئة في جامعة فرجينيا على أنّه ليس هناك أفضل وأنجع من سلاح المياه لاستخدامه في مواجهة السودان ومصر.[2] ويؤكد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق «رامسفيلد» أنّ لكل من الولايات المتحدّة وإسرائيل مصالح شاملة ومشتركة في المنطقة ذات أبعاد استراتيجية واقتصادية وسياسية. والولايات المتحدّة تدرك دواعي الجهود الإسرائيلية في هذه المنطقة الحيوية بل تدّعمها اقتناعا منها بأنّ هذه المصالح تخدم في نهاية المطاف مصالح الولايات المتحدّة.[3]

ولقد كشف المحلّل السياسي الأمريكي «مايكل كلير» عن اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء الكنيست الإسرائيلي ووزراء أثيوبيين، تناول بحث إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل، كما كتب أنّ الأجندة الإسرائيلية تقوم على إقناع الوزراء الأثيوبيين باستكمال المشاريع المشتركة التي كانت قد توقف العمل بها. وأشار إلى أنّ هذه المشروعات تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه وتوليد الكهرباء وضبط حركة المياه باتجاه السودان ومصر، وذلك بهدف إشغال مصر في قضية تمسّ أمنها القومي وهي قضية المياه.[4]

لذلك نجد أنّ إسرائيل تقف بقوة وراء تشجيع أثيوبيا على إقامة المزيد من السدود للاستئثار بكميات أكبر من المياه انتهت هذه المحاولات مع شروع أثيوبيا ببناء سدّ النهضة الذي تزامن فعلا مع الأحداث السياسية في مصر في 2011م أي في أفريل من نفس السنة؛ ومما لا شك فيه أنّ تمويل هذا السدّ هو تمويل إسرائيلي.

ونظرا إلى أنّ ملف النيل هو ملف شائك فإنّ بناء مثل هذا السدّ أدى إلى تصعيد المواقف وفي

1 – حلمي عبد الكريم الزعبي، التوظيف الأمريكي المحتمل للعوامل الخارجية ضد مصر؛ تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان (مجلة دراسات)، الدار العربية للدراسات والنشر، العددين 24–25 بعد 196 المجلد الثامن عشر، 2006، صص83–84.

2 –نشرة Background، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة جورج تاون، 2003.

3 –تقرير العميد المتقاعد أكرم حسين شريف(الخبير)، واشنطن في 1/ 2/ 2003.

4 – زبيدة عطا , مرجع سابق , ص23.

مقابل ذلك أكدّت أثيوبيا أنّ هذا السدّ لا يتعدى الأسباب التنموية وبذلك نجدّ أنّ أثيوبيا نجحت في الترويج لبناء السدّ بتعاطف دولي. هذا السدّ لقب بسدّ الألفية نظرا لكونه أكبر سدّ في منطقة حوض النيل بارتفاع يصل إلى 145 مترا بطاقة تخزينية تصل إلى 75 مليار م^3 من المياه وهو ما يعني تبوير 5 ملايين فدان زراعة في مصر كما سيقلل من حصة مصر من المياه بما يوازي 18 مليار متر مكعب. ويؤكد الدكتور مغاورى شحاتة» الخبير في مجال البيئة» أنّ شروع أثيوبيا في بناء سدّ النهضة ما هو إلاّ تمهيد لفكرة بيع المياه، كما سيؤدي إلى حرمان مصر من زراعة محاصيل استراتيجية تحتاج مياها غزيرة منها قصب السكر والقطن والأرز كما ستتأثر كمية الطاقة الكهربائية التي تحصل عليها لتقل بنسبة ٪40. [1]

وفي ظلّ بحث الأزمة الراهنة بشأن إقامة سدّ الألفية تمّ إرسال لجنة الخبراء الدولية التي أكدّت بدورها في تقريرها الأخير أنّ حجز المياه وفترات ملء الخزّان خاصة في أوقات الجفاف والذي سيؤثّر في منسوب السدّ العالي إلى أقل منسوب تشغل له لمدّة أربع سنوات متتالية مما سيؤثر على مياه الريّ وتوليد الطاقة الكهربائية. ولا شك بذلك في أنّ أمن مصر من أمن النيل , وأيّ محاولة لتغيير الأمر الواقع أو المساس بحصة مصر من مياه النيل؛ يجعل من المسألة غير قابلة للمساومة.

ومن هنا يتبيّن لنا أنّ تواجد إسرائيل في منطقة حوض النيل هو تجسيد لاستراتيجية شدّ الأطراف ولقد عبر عنها بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي في قوله «أنّ المعركة مع الدول العربية لن تدور على خطوط المواجهة بل ستدار من قبل إسرائيل في ساحات بعيدة»[2].

لذلك عملت إسرائيل على تطوير شبكة علاقاتها خاصة مع أثيوبيا في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتبيّن الباحثة الإسرائيلية «يهوديت رونين» كيف أنّ الحضور الإسرائيلي متعاظم في هذه المجالات الثلاثة كما يلي[3]:

المجال الاقتصادي: دور إسرائيل متعاظم في تطوير الزراعة في أثيوبيا وخاصة في تعضيد مشاريع الريّ وإقامة السدود على منابع النيل.

المجال الأمني: لا يختلف الأمر كثيرا فيما يتعلق بهذا الجانب للعلاقات الأثيوبية الإسرائيلية , فما

1 – حنان بدوي وحنان السمني، مخاطر سدّ النهضة على مائدة بحث المنتدى المصري للتنمية المستدامة، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، العدد 256 يوليو 2013 على الموقع www.readnet work.org تاريخ الزيارة في 10/ 10/ 2013.

2 – طلال محي الدّين، مرجع سابق، ص76.

3 –يهوديت رونين، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في مستهل القرن الحادي والعشرون، مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط، 2003.

زالت إسرائيل تصدر الأسلحة المصنّعة فيها إلى أثيوبيا بما فيها قطع غيار الطائرات. ومن بين الأسلحة المصدرة عام 2002 وقدّرت بحوالي 50 مليون دولار الآليات القتالية المدرعة من طراز رابي وراجمات صواريخ ووسائل دفاع جوي.

المجال السياسي: تضاف إلى مؤشرات تتعلق بإعادة التفكير في إحياء التحالفات بين إسرائيل والقوى الإقليمية. دون أن ننسى علاقاتها كذلك مع إريتريا باعتبار أنّها أصبحت ذات أهمية استراتيجية بعد أن سيطرت على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي تعتبره إسرائيل الرئة التي تتنفس بها والمنفذ الذي تطلّ منه على أفريقيا.

ويجب الإشارة كذلك إلى أنّ تدّخل إسرائيل في منطقة حوض النيل لا يتوقف عند خلفية الصراع العربي الإسرائيلي وإنّما يخدم المصالح الاقتصادية الإسرائيلية كذلك من خلال اقتطاع مساحات زراعية شاسعة من أجل استغلالها لإنتاج محاصيل ومنتجات لغرض الاستهلاك في إسرائيل أو الاستخدام من قبل الصناعات العسكرية باعتبار أنّ إسرائيل تعاني من شحّ المياه.

لذلك تعتبر مياه النيل مصدر حياة وفناء على حدّ تعبير الدكتور فريد ستنجر. وهذا ما يجعل إسرائيل والولايات المتحدّة الأمريكية تدرك أهمية النيل في إعادة هندسة الشرق الأوسط ولقد عبرت عن هذه الفكرة أحد الدراسات الاستراتيجية الإسرائيلية مع «عوزي ديان» عندما قال «نحن لا نحتاج إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل من أجل هزيمة مصر فنحن نستطيع عن طريق نشر الجفاف في مصر والسودان نتيجة لوقف مياه النيل أن تحقق نتائج حاسمة لا تستطيع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية إحرازها.»[1]

ولما كانت مياه النيل إذا أحد أهم ركائز الأمن القومي المصري والسوداني وفي ظل المستجدات الراهنة مع بناء سدّ النهضة الذي سيحرم مصر من حصتها المائية المعروفة تاريخيا مما يدخل مصر حقا في دائرة تهديد حقيقية كان لا بد من طرح السؤال التالي: هل ستستند مصر إلى تحريك دبلوماسيتها لحل ملف النيل بما يرضي الجميع؟ وإذا لم تنجح الوسائل السلمية هل ستدخل مصر في المواجهة بقوة السلاح؟ هذا السؤال قد يجد الإجابة ربّما بصفة مؤقتة أنّه على هامش القمة العادية الثلاثين للاتحاد الإفريقي التقى الرئيس المري مع نظيره السوداني عمر البشير ورئيس الوزراء الإثيوبي هايلي مريام ديسالين أين نفى هؤلاء أيّ أزمة بشأن سد النهضة.

يجب التأكيد أنّ أزمة حوض النيل لا تقتصر فقط على إقامة هذه المشاريع، وإنّما أيضا في جديّة

1 – نفس المرجع , ص78.

هذه الأزمة من خلال تأثير التغيّر المناخي على منسوب النهر؛ بحيث تؤكد الدراسات العلمية أنّ نقص تساقط الأمطار وتعرض البحيرات الكبرى لظاهرة التبخّر بسبب الارتفاع في درجات الحرارة، خاصة مع تزايد احتياجات السكان في منطقة حوض النيل. وبالتالي هل ستتوجه دول حوض النيل إلى إقامة استراتيجيات تعاونية لمواجهة الخطر القادم أم إلى انتهاج استراتيجيات قطرية قائمة على النزعة الصراعية تجسّد فكرة الحرب على المياه؟

وكيف يمكن ضمان أمن النيل بالوسائل السياسية في عالم متغيّر، تتعارض فيه المصالح، وتتداخل فيه العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية؟

الخاتمة:

تعتبر مسألة المياه تحدّيا أساسيا متعدد الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية)، ومنه فإنّ العلاقات الدولية لم تعد ترتكز على التطور التاريخي أو الجوار الجغرافي أو التشابه الديني، بل أصبحت المصالح المتبادلة والقضايا المشتركة والتعاون الإقليمي من القواعد الأساسية التي تتحكم في مسار العلاقات والسياسات بين الدول، لذلك فإنّ العلاقات المائية أخذت حيّزا في النّقاشات العالمية، باعتبار أنّ موضوع المياه ضرورة لا يمكن تجاهلها في تنمية العلاقات بين الدول.

برغم تعدد مقاربات الفقه القانوني الدولي، الذي يهتم بالتعاون المائي أو الصراع على الموارد المائية التي تتعرض لمزيد من التحديّات في الكميّة والنوعية، والجهود القضائية في فضّ النزاعات المائية بالطرق السلمية ووضع مقاربة وقائية للحيلولة دون مثل هذه النّزاعات التي قد تؤدي إلى مزيد من التعقيدات في العلاقات الدولية، إلاّ أنّ فكرة الحروب على المياه أصبحت تخاض بشكل واسع في الساحة العالمية. من خلال تتبع ديناميكية النزاع في حوض النيل تلاحظ الدراسة أنه متذبذب ما بين الانفراج والاستقرار النسبي والتأزّم الذي يتخذ طابع التصعيد في التصريحات السياسية، بسبب الاعتراض الدائم من قبل دول المنبع خاصة أثيوبيا على الاتفاقيات القانونية المنّظمة لاستغلال مياه النهر.

إنّ إدارة النزاع في حوض النيل من قبل الأطراف الثلاث مصر، أثيوبيا والسودان يختلف بحسب مصالح وتصورات كل طرف لدوره في المنطقة ومكاسبه من النهر، ففي حين تتجه الإدارة المصرية نحو استراتيجية فرض الأمر الواقع، تتجه الاستراتيجية السودانية نحو الحفاظ على الوضع، وبالمقابل تسعى أثيوبيا إلى تغير الوضع.

قائمة المراجع:

-1الجاسور ناظم عبد الواحد، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية: ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 2008.

-2الديب، محمد محمود إبراهيم، الجغرافيا السياسية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1973.

-3السماك محمد أزهر، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق: ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

-4العساف بيان، انعكاسات الأمن المائي على الأمن القومي العربي : دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2005.

-5عادل محمد العضايلة، «الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الحرب والسلام» : ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع : الأردن،2005.

-6بوكفة عبد العزيز، واقع المشهد المائي ومؤثراته الجيوسياسية والأمنية على الصراع العربي الإسرائيلي، المدرسة الوطنية العليا الحربية، الجزائر، 2011.

-7محمد عبد المجيد عامر، الجغرافيا السياسية والدولية، دار المعارف الجماعية، الاسكندرية،1993.

-8زلميس.م دومينيجيز كورتينا، الماء مورد حيوي، ومصدر للنزاعات في مطلع الألفية الجديدة (الصراع على المياه: الإرث المشترك للإنسانية): ترجمة سعد الطويل، مركز البحوث العربية والإفريقية،2002

-9نشماني أميكان، هياج عصبي بسبب الماء في الشرق الأوسط، دراسات أمنية وسياسية: رقم 32، 1997.

-10 خليفة عصام كمال، أزمة المياه وقضية السلام في الشرق الأوسط، مجلة الحياة: بيروت، 1994.

-11عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة: ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2008، ص 154.

-12حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط: الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1996)

- ممدوح الولي، اقتصاديات دول حوض النيل: ط1، القاهرة، 2010. 14

15- مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2007/ 2008، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2008.

- رشدي سعيد، أزمة مياه النيل إلى أين: ط1، مركز البحوث العربية، 1988. 16

17- محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى: ط1، عمان، 2005

18- عاصم فتح الرحمن، الأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل// http, sudanaise /com. في19/ 05/ 2008.

19- محمد مصطفى، أزمة مياه النيل بين مطرقة المستعمرين وسندان حكام حوض النيل، مجلة الوعي، عدد 274، لبنان، 201.

20- محمود سليمان، «مصر والسودان وتهديد الأمن المائي التواجد الإسرائيلي في حوض النيل والقرن الإقليمي»، مجلة الدراسات الاستراتيجية، ع75، المجلد، 18 يناير، 2005.

21- رفعت سيد أحمد، «الصراع المائي: الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب وإسرائيل الواقع والمستقبل، ط1، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1993.

22- حلمي عبد الكريم الزعبي، التوظيف الأمريكي المحتمل للعوامل الخارجية ضد مصر؛ تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان (مجلة دراسات)، الدار العربية للدراسات والنشر، العددين 24-25 بعد 196 المجلد الثامن عشر، 2006.

23- نشرة Background، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة جورج تاون، 2003.

24- تقرير أكرم حسين شريف، واشنطن في 1/ 2/ 2003.

25- حنان بدوي وحنان السمني، مخاطر سدّ النهضة على مائدة بحث المنتدى المصري للتنمية المستدامة، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، العدد 256 يوليو 2013 على الموقع www.readnet work.org تاريخ الزيارة في 2013/ 10/ 10.

26- يهوديت رونين، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في مستهل القرن الحادي والعشرون، مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط، 2003.

-1Collins Robert.D، the water of the Nile-Hydropolitics and the jonglei canal 1900-1991، clarendo press .Oxford، 1990.

-2M.Lionnel، la géopolitique de l'eau، rapport d'information des affaires étrangères، les travaux d'une mission d'information constitué le 5 / octobre 2010

-3Annabelle Houdret، la goutte d'eau qui fait déborder… la pénurie d'eau : donnée naturelle ou question sociale ? Géo carrefour، numéro de vol 80 /4

-4Abou AKcim Dellal ; «les conflits de l'eau au moyen orient»، la revue des sciences commerciales ;institut national du commerce ;N07، juillet2007.

-5Mohamed Aly Ayuh et Uerich Kulfer; "water management in the Maghreb finance et development، June 1994، pp28، 29.